

وظفره احد يعرف المصالح اخذه وصرفه فيها كما يصرفه  
الامام المعادل وهو ماجور على ذلك قال والظاهر وجوبه  
ثم شرع فيمن يجيب ومن لا يجيب بقوله **ومن اي الذي لا**  
**يسقط بحال** اي الذي لا يجيب حرمات والمجيب في  
اللقية هو المنع وشرا من قاهره سبب الارث بالكلية  
او من اوفر فطية ويسمى الاول حرمات والثاني  
حجب نقصان فالثاني حجب الولد الزوج من النصف  
الي الربع ويمكن دخوله على جميع الورثة والاول قسمان  
حجب بالوصف ويسمى متعاقلا قتل والرق وسياتي  
ويمكن دخوله على جميع الورثة ايضا وحجب بالشخص  
او الاستفراق وهو الراهنا كما يؤخذ من قول المصنف  
ومن لا يسقط بحال **خمسة** وهم **الزواج والابوان**  
**وولد الصلب** ذكر اكان اوانى وهذا اجماع لان كلا  
منهم يدلي الى الميت بنفسه بنسب او نكاح وليس فرعا  
لغيره والاصل مقدم على الفرع فخرج بقولنا وليس  
فرعا لغيره الممتق ذكر اكان اوانى فانه وان ادري بنفسه  
فيجب لانه فرع لغيره وهو نسب وهذا اولي من قول  
بعضهم وضابط من لا يدخل عليه الحجب بالشخص حجب  
حرمات كل من ادلى الى الميت بنفسه الا الممتق والممتقة  
ثم شرع في الحجب بالوصف بقوله **ومن اي الذي لا يرب**  
**بحال** اي مطلقا **سبعة** بل الكرام كما استفرفه الاول

العبد

**العبد** قال ابن حزم وهو يشمل الذكر والانثى وقال في  
المحكم العبد هو المملوك اي ذكر اكان اوانثى **والثاني**  
**الرفيق الدبر** والثالث **ام الولد** والرابع **الرفيق الكاتب**  
لنقصهم بالرق وكان الاخير للمصنف ان يقول اربعة  
بدل سبعة ويعبر عن هؤلاء بالرق الي اخر كلامه  
**تنبيه** اطلاقه شعرا به لافرق بين كامل الرق  
وقيره وهو كذلك اذ الصحيح ان المبعوث لا يرث بقدر  
ما فيه من الحرية لانه ناقص بالرق في النكاح والطلاق  
والولاية فلم يرث كالقن ولا يورث الرفيق كله واما  
المبعوث فيورث عنه ماملكه ببعضه الحر لانه تام الملك  
عليه فيرثه عنه فيرثه الحر او ممتق ببعضه وزوجته  
ولاشي لسيدته لاستيفائه حقه مما اكتسبه بالرفقة  
واستثنى من كون الرفيق لا يورث كما قوله امان وجبت  
له جنابه حال حرته وامانه ثم نقض الامان فسحب  
واسترق وحصل الموت بالسرقة في حال رقه فان قدر الارث  
من قيمته لورثته على الاصح قال الزكريا وليس لنا رقيق  
كله بورثه الا هذا **والخامس القتال** فلا يرث القتلى من  
مقتوله مطلقا الخبر الرمزى وغيره ليس للقاتل شي من  
الميراث ولانه لو ورث لم يورث ان يستعمل الارث بالقتل  
فاقتضت المصلحة حرمانه ولان القتل قطع الميراث  
وهي سبب الارث وسوا اكان القتل عمدا ام غيره